# تباين في أداء مؤشري السوق على وقع انتقادات السعدون لآلية تمويل خطة التنمية.. والسيولة تتراجع بشكل ملحوظ

**انخفاض**
المؤشر العام 10,5 نقاط
وتداول 147,8 مليون سهم
بقيمة 28,4 مليون سهم

عمر راشد

انعكست تصريحات النائب احمد السعدون حول رؤيته لمعالجة مشكلة تمويل مشاريع التنمية على مجريات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية امس الذي شهد تباينا في اتجاه مؤشريه، حيث سجل المؤشر السعري انخفاضا محدودا، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا محدودا ايضا، ورغم ان تصريحات النائب احمد السعدون لم تؤثر بشدة على السوق الا انها معارضة تماما لاقتراحات الحكومة التي اعلن عنها الاسبوع الماضي وكانت وراء المكاسب الكبيرة التي حققتها البنوك. وقد أنهى السوق ثاني جلسات تداولاته الأسبوعية على تباين في مؤشريه «السعري» و«الوزني» مدفوعا بالهدوء على أسهم البنوك التي تراجع أداؤها من حيث الكمية والقيمة رغم استمرارها في قيادة سيولة السوق لثاني جلسات الأسبوع على التوالي.

وشهدت الأسهم الرخيصة خاصة في قطاعي العقار والاستثمار ضغوطا بيعية واضحة من قبل بعض المحافظ والصناديق، الأمر الذي قاد لتراجع بعضها بالحد الأدنى للجلسة الرابعة على التوالي دون اتضاح الرؤى حول الأسباب التي دفعت تلك الأسهم للتراجع إلى حدودها الدنيا، مع تداول شائعات بعدم قدرة تلك الشركات على الاستمرارية واتجاهها إلى التصفية.

كما شهدت حركة التداولات تحوّلا في المراكز بين أسهم البنوك وقطاع الخدمات حيث اتجه صناع السوق إلى أسهم قطاع الخدمات بدلا من قطاع البنوك بعد أن تراجعت تلك الأسهم بشكل واضح خلال الجلسات السابقة وذلك بغرض تحقيق أرباح منها على المدى الطويل.

وقد انعكست تلك الأوضاع على حالة السوق، حيث أنهى ثاني جلسات الأسبوع على تباين في أداء مؤشراته الرئيسية، ففيما أغلق المؤشر العام للسوق على تراجع نسبته 0,16٪ بإقفاله عند مستوى 6674,7 نقطة خاسرا 10,5 نقاط، ارتفع المؤشر الوزني في نهاية جلسة اليوم بنسبة 0,28٪، وذلك بعد إقفاله عند النقطة 433,74 رابحا 1,21 نقطة.

### المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للسوق بواقع 10,5 نقاط ليغلق عند 6674,7 نقطة بانخفاض نسبته 0,16٪ مقارنة بالجلسة السابقة، فيما ارتفع المؤشر الوزني 1,21 نقطة ليغلق على 433,74 نقطة وبارتفاع نسبته 0,28٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 147,8 مليون سهم نفذت من خلال 2830 صفقة قيمتها 28,4 مليون دينار. وجرى التداول على أسهم 106 شركات من أصل 212 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 26 شركة وتراجعت اسعار أسهم 44 شركة وحافظت أسهم 36 شركة على أسعارها دون تغيير.

وتصدر قطاع الشركات العقارية النشاط بكمية تداول حجمها 49,4 مليون سهم نفذت من خلال 539 صفقة قيمتها 3 ملايين دينار.

واحتل قطاع الاستثمار المركز الثاني بكمية تداول حجمها 30 مليون سهم نفذت من خلال 584 صفقة قيمتها 4,3 ملايين دينار.

وجاء قطاع البنوك في المركز الثالث بكمية تداول حجمها 23,6 مليون سهم نفذت من خلال 527 صفقة قيمتها 11,5 مليون دينار.

وجاء قطاع الخدمات في المركز الرابع بكمية تداول حجمها 20,2 مليون سهم نفذت من خلال 503 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار.

وجاء قطاع الصناعة في المركز الخامس بكمية تداول حجمها 14,9 مليون سهم نفذت من خلال 462 صفقة قيمتها 4,2 ملايين دينار.

**استحوذت قيمة تداول أسهم 6 شركات والبالغة 14,3 مليون دينار على 50,3٪ من إجمالي القيمة**

السوق بانتظار وضوح الرؤية بشأن خطة التنمية (سعود سالم)

**أرقام وموشرات**

- استحوذت قيمة تداول أسهم 6 شركات والبالغة 14,3 مليون دينار على 50,3٪ من اجمالي القيمة وهي: البنك الوطني وبنك برقان ومجموعة الصناعات والكويت الدولي والأهلي المتحد ومجموعة المشاريع.
- استحوذت قيمة تداول البنك الوطني والبالغة 3,5 ملايين دينار على 12,3٪ من اجمالي القيمة.
- تصدر مؤشر قطاع الأغذية قطاعات السوق المرتفعة بواقع 99,4 نقطة تلاه مؤشر قطاع غير الكويتي بواقع 9 نقاط، وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثالثة بين ارتفاعات قطاعات السوق، حيث حقق المؤشر ارتفاعا قدره 6,9 نقاط، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الرابعة بارتفاع في مؤشره قدره 4 نقاط.

### السوق في انتظار وضوح التعامل مع قطاع المصارف بشأن آليات تمويل الخطة

بعد أن تنفس السوق الصعداء بإقرار الحكومة آلية تمويل المشاريع المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدأت الانتقادات النيابية للآلية الحكومية المقترحة بشكل حاد عبر رفع لاءات أربعة ضد الخطة وآليات عملها.

الخلاف النيابي يراه البعض بداية تأزيم حقيقي قد يعيد الخطة برمتها إلى الوراء وهو أمر قد يدفع لإنهاء الآمال حول تنفيذ الخطة في المرحلة المقبلة.

وعلى الرغم من أن البعض يرى أن الأمر لا يعدو كونه خلافا في وجهات النظر إلا أن الترقب من وقف الخطوات التي تم اتخاذها والتي بمقتضاها تم توقيع أكثر من 25٪ من مشاريع خطة التنمية خلال المرحلة الماضية.

وخيمت أجواء التصريحات النيابية حول تمويل خطة التنمية على أداء السوق دافعة به نحو مزيد من الترقب والحذر بعد أن عزز الاتفاق الحكومي حول آلية التمويل الأسبوع الماضي.

### آلية التداول

باستثناء بنك «الكويت الوطني، شهدت بقية أسهم البنوك المحلية نشاطا هادئا على تداولاتها مقارنة بالجلسة السابقة. فقد ارتفع سهم البنك الوطني بواقع 20 فلسا ليستقر عند دينار و380 فلسا للسهم.

وأغلق سهم برقان عند مستوى 410 فلوس للسهم رابحا 10 فلوس، فيما تراجع سهم «المتحد» بواقع 10 فلوس ليستقر عند 530 فلسا للسهم.

وفيما تراجع سهم «إيفا» بواقع فلس واحد ليستقر عند 61 فلسا في عمليات مضاربية محدودة، ارتفع سهم مجموعة الاستثمارات الوطنية بواقع 5 فلوس للسهم ليستقر عند 340 فلسا للسهم.

كما حقق سهم «جلوبل» ارتفاعا بواقع فلس واحد ليستقر عند 61 فلسا للسهم وذلك بعد أن أودع بنك أم القيوين الوطني مبلغ 250 مليون دولار في الأمانات الخاصة لمحكمة دبي لحين الفصل في النزاع القضائي بين «جلوبل» والبنك.

### الصناعة والخدمات

مع الهدوء الذي شهدته أسهم البنوك حيث تراجع سهم مجموعة الصناعات بواقع 5 فلوس ليستقر عند 350 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 360 فلسا كحد أعلى و345 فلسا كحد أدنى.

واستقر سهم «الأنابيب» عند مستوى إغلاق الجلسة السابقة بالغا 295 فلسا للسهم في نشاط محدود لم يتجاوز 1,3 مليون سهم. وفيما استقر سهم «زين» عند دينار و180 فلسا للسهم في تداولات ضعيفة نسبيا لم تتعد قيمتها 417,5 ألف دينار بعدد 32 صفقة، أغلق سهم «أجيليتي» عند مستوى الجلسة السابقة مستقرا عند 455 فلسا.

وشهدت أسهم مجموعة الرابطة تحركا ملحوظ من حيث القيمة السوقية، حيث ارتفاع سهم «التنظيف» بواقع 178 فلسا للسهم في نشاط محدود نسبيا، كما شهد سهم «الرابطة» ارتفاعا بواقع فلسين ليستقر عند مستوى 184 فلسا للسهم بكمية تداول بلغت 2,4 مليون سهم بلغت قيمتها 438,4 ألف سهم.

---

# بنك أم القيوين أودع 250 مليون دولار في محكمة دبي لحين البت في نزاعه القضائي مع «جلوبل»

أعلن بنك «أم القيوين الوطني» أمس عن إيداع المبلغ المحكوم به في قضية «جلوبل» في حساب الأمانات الخاص بمحكمة دبي، لحين البت النهائي في القضية المنظورة حاليا. وصرح البنك على موقع سوق دبي المالي بأنه كان يحتفظ بالمبلغ في المصرف المركزي الإماراتي منذ بداية الخلاف ضمن الفوائض المالية للبنك التي تتجاوز 3,5 مليارات درهم في الوقت الحاضر. وذكر البنك أن مبلغ الـ 250 مليون دولار المحول من «جلوبل» كان مدرجا تحت بند مطلوبات اخرى بالميزانية العمومية للبنك، وليس ضمن ودائع العملاء او حقوق المساهمين. وقد جاء في الحكم الصادر من محكمة دبي الابتدائية الزام بنك أم القيوين الوطني بإعادة المبلغ محل النزاع والبالغ 250 مليون دولار الى بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) مضافا اليه الفوائد حتى يوم سداد المبلغ بالكامل وجميع المصاريف الخاصة بالدعوى، كما رفضت المحكمة الدعوى المتقابلة التي أقامها البنك ضد الشركة في ذات الموضوع. ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي في جلوبل بدر السميط ان أبواب الشركة مازالت مفتوحة أمام بنك أم القيوين للتواصل في حال رغب الطرف الآخر في الوصول إلى اتفاق ودي خارج قاعات المحكمة يضمن حقوق «جلوبل».

### اتحاد العقاريين ينظم غبقته لأعضاء الاتحاد غداً

أعلن أمين عام اتحاد العقاريين احمد الدويهيس أن الاتحاد سينظم الغبقة الرمضانية السنوية المخصصة لأعضاء الاتحاد غدا الأربعاء 25 الجاري الموافق 15 رمضان وذلك في نادي صحارى الجولف.

وقال الدويهيس انه وانطلاقا من حرص الاتحاد على تعزيز أواصر علاقاته مع أعضاء الاتحاد فقد اعتاد على تنظيم غبقته بشكل سنوي سعيا منه للتواصل معهم وتبادل التهاني بهذا الشهر الفضيل.

### تقرير "الكويتية التخصصية" للاستشارات يؤكد تعافي العقار نهاية العام

# السلطان: الانفراجة في العقار التجاري مرتبطة بزيادة السيولة لدى الشركات

أكد تقرير للشركة الكويتية التخصصية للاستشارات العقارية على وجود عوامل عدة تشير إلى أن نهاية العام الحالي سيشهد انفراجة حقيقية للسوق العقاري والذي عانى منها خلال العام 2009 من تراجع في الأصول وانخفاض أسعار العقارات بشكل عام.

وأشار التقرير إلى أن السوق العقاري عانى من صعوبات بالغة في العام الماضي ما بين مشكلات تشريعية للقوانين المنظمة له وغياب التصور لما سيكون عليه العقار في 2010 بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى توقف مشاريع الكثير من الشركات العقارية التي فضلت الانتظار حتى تنتهي الأزمة وتتضح الصورة أكثر كما أدت إلى خروج العديد من الشركات من السوق لعدم قدرتها على مواجهة الأزمة.

محمد السلطان

وتوقع رئيس مجلس الإدارة في الشركة محمد السلطان تعافي بعض القطاعات من تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال نهاية النصف الثاني من 2010 ومنها السكني والتجاري.

وكشف السلطان عن وجود أسباب عدة تدعو إلى التفاؤل بتحسن أوضاع السوق العقاري في 2010، لافتا إلى وجود العديد من العوامل الإيجابية التي أعادت الثقة بالسوق العقاري في أواخر 2009 وعلى رأسها عمليات إعادة جدولة ديون الكثير من الشركات، والتي كان تعثرها يؤثر على مختلف القطاعات العاملة بالسوق والارتفاع الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية خلال تداولات الفترة الماضية، وهو ما أعاد الثقة في السوق العقاري من جديد.

وتفاؤل في الخطة التنموية الحكومية والتي يشرف عليها الشيخ احمد الفهد، حيث ان حجم الإنفاق يصل الى 31 مليار دينار. وبين السلطان ان السوق العقاري سيشهد ارتفاعا نسبته 15٪ في حجم تداول العقار السكني الذي لن تقل نسبة مساهمته عن 50٪ في إجمالي حجم التداولات العقارية وذلك في ظل الطلب المتنامي على العقار السكني حيث ان القطاع العقاري له أهمية كبيرة في وسط المجتمع الكويتي باعتباره أكثر قطاعات القنوات الاستثمارية أمانا.

وتوقع أيضا أن يحتل حجم التداول في العقار السكني بالكويت المركز الأول في حجم التداول العقاري الذي لن تقل نسبته عن 50٪ وبارتفاع 20٪ من حجم تداول السوق. بسبب ندرة الأراضي ما لم تقم الحكومة بالتوسع في جهة الشمال والجنوب ولكن حسب فئة من الناس تحب القرب من المناطق الداخلية مما يرفع الطلب عليه. وأكد السلطان ان تفاؤله بتعافي القطاع التجاري ليس بنفس قوة تفاؤله بالنسبة للقطاعات الأخرى وذلك نظرا لارتباط انتعاش القطاع التجاري بانتعاش الشركات التي مازالت تعاني من أزمة سيولة واضحة وهو ما يعني أن الانفراجة في التجاري مرتبطة بزيادة السيولة لدى تلك الشركات وسهولة الحصول على قروض من البنوك.

وتطرق إلى وجود أثر ايجابي للأزمة المالية وهو نجاحها في تنقية السوق العقاري من خلال الشركات الورقية من السوق، والتي أدت الى إغراق السوق العقاري بالكم الكبير من المشاريع بالاضافة الى مسؤوليتها عن فوران الأسعار دون مبرر حقيقي يقوم على قواعد العرض والطلب.

ودعا السلطان إلى ضرورة دعم وتشجيع القطاع العقاري من خلال تنقية القوانين والتشريعات التي تنظم السوق العقاري مثل قانوني 8 و9 لسنة 2008، كما دعا إلى إسراع الحكومة في تطبيق خطتها التنموية والتي من شأنها احياء السوق العقاري من جديد وذلك من خلال التوجه الجديد للإنفاق الرأسمالي والذي من شأنه إيقاف التراجعات المستمرة في الأصول العقارية للقطاعين التجاري والاستثماري.

ومن ناحية الشركات العقارية الكويتية التي تنتشر في عدد من دول العالم بحثا عن الفرص الأكثر ربحية والأكثر أمانا في الوقت نفسه لكن مع توالي الأزمات الاقتصادية إقليميا وعالميا أكد السلطان أن عودة هذه الشركات للاستثمار في السوق المحلي طبيعية باعتباره من الأسواق الأكثر أمانا. ولفت إلى أن كثيرا من الشركات العقارية الكويتية العاملة في الخارج تسعى الى الاستفادة من التسهيلات الكبيرة التي تقدمها البلدان العاملة فيها للشركات الأجنبية سواء من حيث الحصول على التراخيص والتصريحات اللازمة او التسهيلات الائتمانية أو غيرها.

وبين ان الوضع في الكويت يختلف كثيرا ففي الوقت الذي يتميز فيه السوق العقاري الكويتي بدرجة كبيرة من الأمان إلا ان كثيرا من التعقيدات الروتينية والإجراءات البيروقراطية تعوق العمل وتحتاج الى إدخال قدر كبير من التعديلات عليها.

وأشار إلى أن كثيرا من شركات القطاع الخاص تشكو منذ فترة من تداعيات بعض التشريعات على عملها في السوق الكويتي لاسيما القانونان 8 و9 لسنة 2008 اللذان يحدان من عمل القطاع الخاص في العقار السكني الذي يشكل جزءا لا يستهان به من سوق العقار المحلي آملين ان تتم إعادة الدراسة.

---

### بسبب تصريحات أضرت بهم وتسببت في خسائر وتجميد أموالهم

# مستثمرون يعتزمون مقاضاة رؤساء مجالس إدارات شركات مدرجة

ماضي الهاجري

يعتزم مستثمرون ومتداولون في عدد من الشركات التي تم ايقافها عن التداول في سوق الكويت للاوراق المالية بسب عدم الاعلان عن النتائج المالية خلال المدد القانونية لذلك، التوجه الى ساحات القضاء لملاحقة رؤساء مجالس ادارات الشركات الموقوفة عن التداول بسبب تجميد مدخراتهم وكذلك الشركات التي صرح مسؤولوها في الجمعيات العمومية بأن النتائج ستكون ايجابية ليتمكنوا من «تصريف» اسهم تلك الشركات وهو ما اعتبره المستثمرون والمتداولون وخاصة الصغار منهم تلاعبا اضر بمصالحهم وتسبب في خسائر كبيرة لحقت بهم.

في هذا السياق اكدت مصادر لـ «الأنباء» ان عددا من مساهمي شركة استثمارية موقوفة عن التداول قد اجتمعوا مع احد المحامين لبحث امكانية رفع دعوى قضائية ضد الشركة ورئيسها بسبب تصريحاته في الجمعية العمومية قبل الاخيرة والتي اكد فيها ان الارباح ستكون مضاعفة في الجمعية المقبلة وهو ما لم يحدث ويعد تلاعبا من مسؤولي الشركة من خلال الترويج للسهم وبيعه باسعار عالية للمتداولين ومن ثم العودة لشراء الاسهم مرة اخرى بأسعار متدنية دون أي تحرك من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة.

وذكرت المصادر ان الدعاوى القضائية لن تقتصر على هذه الشركة فحسب، بل ان هناك مستثمرين آخرين يعتزمون رفع دعاوى قضائية على بعض الشركات الموقوفة في قطاع الاستثمار والعقار نظرا لتوقفها عن التداول منذ فترة طويلة دون ان يكون هناك حلول لمشاكل هذه الشركة التي تسببت في تجميد اموال المستثمرين ومحاسبة القائمين عليها كي يكونوا عبرة لغيرهم من مجالس ادارات الشركات التي تتسبب ممارساتهم في الاضرار بالمساهمين.

من جانبه قال المحامي خالد القحطاني لـ«الانباء» انه من حق المتضررين اللجوء للقضاء جراء ما تكبدوه من خسائر نتيجة تصريحات ادلى بها المسؤولون ولم يفوا بها وهو ما يمكن اعتباره تدليسا بسبب الايحاءات التي اومأوا بها وقام على اثرها المستثمرون بشراء الأسهم بناء على معلومات مغلوطة ولم تتحقق بالفعل وهو ما يتيح للمتضررين رفع قضايا «نصب واحتيال». واضاف القحطاني ان المتضررين سينتدبون خبيرا اقتصاديا لحصر خسائرهم نتيجة تلك التلاعبات ورفع الدعاوى القضائية التي تعتبر حقا مطلقا لهم ولا ينازعهم فيه احد، لافتا الى ان القضاء الكويتي النزيه لا يقبل بمثل هذه التلاعبات وسيوقف كل متلاعب عند حده كي يكون عبرة لغيره، خاصة ان قوت المواطنين يعتبر امرا خطيرا لا يجوز السكوت عليه في دولة قانون مثل الكويت.

المحامي خالد القحطاني

ولفت القحطاني الى ان القانون يعاقب كل من يوهم الغير باستخدام طرق احتيالية ليدلس عليه الواقع فيجعله مغايرا لوجه الحقيقة، مشيرا الى ان من اشد طرق التدليس تأثيرا على القرارات التي يتخذها الافراد عندما يكون المدلس رجلا يثق فيه الجمهور او يعتقد بوجوب الثقة فيه مثل «رئيس مجلس ادارة شركة مساهمة».

واوضح ان التدليس كما عرفته المادة 231 من قانون الجزاء الكويتي هو «استعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود واقعة غير موجودة»، كما ان المادة 235 تنص على ان «كل من كان قائما على ادارة مشروع تجاري او صناعي او زراعي يتكون رأس ماله كله او بعضه من اكتتابات الجمهور عن طريق الاسهم او السندات او أي نوع اخر من الاوراق المالية ارتكب تدليسا قصد به خداع الجمهور لحمله على الاكتتاب او لحمله على تسليمه لحساب المشروع مالا ايا كان سواء بنشره ميزانية او حساب غير صحيح او بتزويره اوراق المشروع او مستنداته او دفاتره او بإدلائه ببيانات كاذبة عن امور جوهرية من شأنها تضليل الجمهور تضليلا لا يستطيع معه تبين الحقائق من مصادر اخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز 5 سنوات وبغرامة لا تتجاوز 5 آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين ولم يترتب على تدليسه حصوله من الجمهور على مال أيا كان».

وخلص القحطاني بقوله ان رئيس مجلس ادارة أي شركة ليس حرا فيما يصرح به للجمهور عن احوال الشركة المالية، لافتا الى انه قد يدلس على الجمهور بواقع مغاير لحقيقة الشركة لذلك عالج القانون تلك الحالات ووضع لها الجزاء الرادع.